الأمم المتحدة

A/72/725–S/2018/77*

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
1 February 2018
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الثانية والسبعون
البنود ١٩ و ٣٥ و ٤٠ من جدول الأعمال
التنمية المستدامة
النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي
الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان

مجلس الأمن
السنة الثالثة والسبعون

رسالة مؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

أود أن ألفت انتباهكم إلى الخطاب الذي ألقاه رئيس جمهورية أرمينيا، سيرج سرغسيان، على الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ في ستراسبورغ، فرنسا.

وفي بيانكم المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، قُمتم بتشجيع الجانبين على الاستفادة من الزخم الإيجابي الذي ولّده مؤتمر القمة الذي عقد في وقت سابق من نفس اليوم في جنيف بين رئيسي أذربيجان وأرمينيا من أجل التوصل إلى تسوية سلمية عن طريق التفاوض للنزاع القائم بين البلدين.

بيد أن هذا الخطاب، الذي يزخر بالمجموعة المعتادة من التفسيرات الخاطئة والمغالطات، والذي ألقي مباشرة بعد الاجتماع المنعقد بين وزيري خارجية أرمينيا وأذربيجان في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٨ في كراكوف، بولندا، وذلك قبل أيام فقط من موعد الزيارة التالية للمنطقة من جانب الرؤساء المشاركين لمجموعة مينسك التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، يثبت عدم استعداد حكومة أرمينيا للامتثال لقواعد القانون الدولي ومبادئه المقبولة عموما وللمشاركة بحسن نية في الجهود الجارية من أجل تسوية النزاع في أقرب وقت ممكن.

* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٨.

210218 210218 18-01537 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ومن خلال لجوء أرمينيا إلى روايات تاريخية خاطئة وإلى حجج قانونية زائفة، فإنها حاولت مرة أخرى تضليل المجتمع الدولي من أجل إخفاء سياستها القائمة على العدوان وارتكاب جرائم بشعة ضد أذربيجان وشعبها.

وانطلاقا من أهمية التصدي للأسباب الجذرية للنزاع وآثاره على السلام والأمن الإقليميين وعملية تسوية النزاع، أرى من المهم تقديم التوضيحات التالية.

إن الادعاء بأن منطقة ناغورنو – كاراباخ أُلحقت بأذربيجان نتيجة لقرار اتخذه ستالين ليس سوى مثال شديد الوضوح على التزييف الصارخ الذي يلجأ إليه الجانب الأرميني في كثير من الأحيان. وما فتئت منطقة ناغورنو – كاراباخ تشكل جزءا غير قابل للتصرف من أذربيجان، وسوف تظل كذلك. فالتاريخ الذي تسعى أرمينيا باستماتة إلى التلاعب به لخدمة تطلعاتها التوسعية لا يخدم بالتأكيد مصلحتها.

ومن المعروف جيدا أن منطقة ناغورنو – كاراباخ التابعة لأذربيجان هي جزء من منطقة ''كاراباغ'' الجغرافية. ويتألف اسم هذا الجزء من البلد من كلمتين أذربيجانيتين هما: ''قارا'' (أسود) و ''باغ'' (الحديقة)، في حين أن عبارة ''ناغورنو – كاراباخ'' هي ترجمة روسية للاسم الأصلي باللغة الأذربيجانية – داغليق قاراباغ – ، ومعناه ''كاراباغ الجبلية''.

وفي الخطاب الذي ألقاه رئيس أرمينيا في ستراسبورغ، أطلق تسمية مختلفة على هذه المنطقة ٢٥ مرة بالضبط. غير أن هذه المحاولات المربكة التي تقوم بها أرمينيا لتغيير الاسم الجغرافي لجزء من أراضي أذربيجان المعترف بها دوليا ليست منافية للعقل فحسب، بل إنها باطلة من أساسها. وينشأ بطلانها عن انتهاك واضح للقانون الدولي، ودستور أذربيجان وتشريعاتها، والمبادئ والإجراءات المتبعة في التوحيد الدولي للأسماء الجغرافية المعمول بها في الأمم المتحدة.

وبالإضافة إلى الجوانب التاريخية، فإن نقل الأرمن إلى منطقة ناغورنو – كاراباخ وجنوب القوقاز الأوسع نطاقا كجزء من تنفيذ السياسة الاستعمارية القيصرية الرامية إلى تغيير الهيكل الديموغرافي والإقليمي الذي كان قائما في ذلك الوقت بدأ في القرن التاسع عشر. وحسبنا مثال واحد على ذلك. ففي عام ١٩٧٨، وبمناسبة الذكرى السنوية المائة والخمسين لقيام الأرمن باستيطان منطقة ناغورنو – كاراباخ، أقاموا النُصب التذكاري ''ماراغا – ١٥٠'' هناك. غير أنه في عام ١٩٨٨، وفور قيام أرمينيا بالمطالبة علنا بذلك الإقليم التابع لأذربيجان، دُمِّر النصب التذكاري. وليس من الصعب تخمين من الذي فعل ذلك ولماذا.

وأرست التغييرات الديمغرافية التي فُرضت أسس عدم الاستقرار والتوترات والنزاعات الطويلة الأمد التي ما زالت مستمرة إلى الآن وتقترن بمجازر وعمليات الترحيل القسري للسكان الأذربيجانيين. وقد أودت الأعمال العدائية التي وقعت في عامي ١٩٠٥ و ١٩١٨ بحياة آلاف الأشخاص. ويُحتفل في ٣١ آذار/مارس بذكرى يوم الإبادة الجماعية للأذربيجانيين، إحياء لذكرى آلاف المدنيين الذين قتلوا نتيجة للهجمات الأرمينية التي وقعت في عام ١٩١٨[(١)].

(١) انظر مرسوم رئيس جمهورية أذربيجان بشأن الإبادة الجماعية للأذربيجانيين، الصادر في ٢٦ آذار/مارس ١٩٩٨ (A/53/94-S/1998/309).

وعلى الرغم من أن الجانب الأرميني لا يدخر جهدا لكي يظهر بمظهر الضحية لمظاهر التمييز والاضطهاد والظلم التي مورست خلال الفترة السوفياتية، فإن لسان الحال يشهد بواقع مناقض لذلك تماما. وبذلك ازدادت مساحة أراضي أرمينيا، إبان الحكم السوفياتي الذي استمر ٧٠ عاما، من مساحة تتراوح بين ٠٠٠ ٨ و ٠٠٠ ١٠ كلم مربع إلى ٨٠٠ ٢٩ كلم مربع. ونتيجة لذلك، ففي عام ١٩٢٠، تم ضم الجزء الغربي من منطقة زانغازور الأذربيجانية إلى أرمينيا، مما أدى إلى قطع منطقة ناخشيفان التابعة لأذربيجان عن بقية أنحاء البلد.

وعلاوة على ذلك، مُنح الجزء الجبلي من كاراباخ مركز إقليم متمتع بالحكم الذاتي في جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية في العشرينات من القرن الماضي. وفي الوقت نفسه، رفض إعطاء نفس المركز لمناطق بأرمينيا يوجد بها عدد أكبر بكثير من السكان الأذربيجانيين، أي أكثر من نصف مليون شخص. وفي السنوات اللاحقة، اضطر جميع الأذربيجانيين إلى مغادرة ديارهم في إقليم أرمينيا الحديثة.

وحظي إقليم ناغورنو – كاراباخ المتمتع بالحكم الذاتي في جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية بطائفة واسعة من الحقوق والامتيازات. وفي مجال التنمية الاقتصادية، احتلت المنطقة المرتبة الثانية، حيث لم تتخلف سوى عن العاصمة باكو. وإجمالا، فإنها تجاوزت أذربيجان وأرمينيا في جميع الفئات تقريبا، بما في ذلك عدد أسرة المستشفيات والأطباء في جميع التخصصات والمكتبات العامة والمدارس ومرافق التعليم قبل المدرسي وسائر الهياكل الأساسية الاجتماعية. وكانت اللغة الأرمينية تستخدم على نطاق واسع في الحياة العامة وفي ما تضطلع به السلطات المحلية من أعمال. وشُغِّل المعهد التربوي الحكومي في خانكندي وهو يضم أزيد من ٠٠٠ ٢ طالب، معظمهم من الأرمن.

وأعرب رئيس أرمينيا عن القلق إزاء التراجع المزعوم الذي شهده عدد الأرمن في ناغورنو – كاراباخ أثناء الفترة السوفياتية وقدَّمه على أنه من نتائج ”سياسات باكو“، بيد أنه صمت عن ذكر حقيقة مفادها أن عدد سكان أرمينيا نفسها يتراجع بشكل مطرد. وهكذا، ووفقا لتقرير دائرة الإحصاءات الوطنية في أرمينيا لعام ٢٠١٧، انخفض عدد سكان أرمينيا من ٩٠٠ ٥١٤ ٣ نسمة في عام ١٩٩٣ إلى ١٠٠ ٩٨٦ ٢ نسمة في عام ٢٠١٧[٢].

وكما يتبين من المعلومات الواردة أعلاه، فإن الإجراءات التي اتخذتها أرمينيا لم تكن سلمية قط فيما مضى، ولم تكن سلمية في نهاية الثمانينات من القرن الماضي عندما لجأت أرمينيا إلى القوة والعنف في محاولة لتحقيق مطالبها الإقليمية غير القانونية والتي لا تقوم على أساس. وقد بدأت تلك الإجراءات مع الهجمات التي شنت على السكان الأذربيجانيين في منطقة ناغورنو – كاراباخ في أذربيجان وفي أرمينيا نفسها، وتوجت بأعمال القتل الوحشية للآلاف من المدنيين الأذربيجانيين، وطرد حوالي مليون أذربيجاني من ديارهم في كل من أرمينيا والأراضي الأذربيجانية المحتلة، وتدمير ونهب المناطق المستولى عليها على نطاق واسع.

وقد خطط أصحاب الإيديولوجيات من الأرمن والمنظمات المتطرفة الأرمينية لاضطرابات بين الأعراق وعملوا على تحقيقها في أجزاء أخرى من أذربيجان أيضا، ولم يكن لهم بد من ذلك باعتباره وسيلة لشن حملة واسعة النطاق ضد أذربيجان للتغطية على نوايا أرمينيا التوسعية غير المشروعة وعلى أساليب العنف التي تلجأ إليها لتحقيق تلك النوايا. وهكذا، وعلى سبيل المثال، فخلال الاضطرابات التي

(٢) انظر، على سبيل المثال، الموقع www.lragir.am/index/eng/0/country/view/37763.

وقعت في مدينة سومغايت، والتي أودت بحياة ٢٦ من الأرمن والأذربيجانيين، كان شخص يدعى إدوارد غريغوريان من بين الشخصيات القيادية، وهو أرميني من سكان المدينة. وتعرّف الشهود، بمن فيهم الأرمن، على غريغوريان بوصفه أحد منظمي ومرتكبي أعمال العنف. وقد حُكم عليه بالسجن لمدة طويلة.

وفي نهاية عام ١٩٩١ وبداية عام ١٩٩٢، عندما لم يعد اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية قائما، وعندما حصلت أرمينيا وأذربيجان معاً على استقلالهما وحظيتا باعتراف دولي، زادت وتيرة الأعمال العدائية والهجمات المسلحة ضد المناطق المأهولة بالسكان داخل أذربيجان وجرى تصعيدها لتصبح حربا شاملة بين الدولتين. ونتيجة لذلك، احتلت أرمينيا جزءا كبيرا من أراضي أذربيجان، بما في ذلك منطقة ناغورنو – كاراباخ والمقاطعات السبع المجاورة لها (لاتشين وكالباجار وزانغيلان وغوبادلي وجبرايل وأجزاء من فيزولي وأغدام) وبعض المناطق المفصولة عن أذربيجان.

وخلافا للخطاب المعني، سبق لرئيس أرمينيا أن أقرّ علنا بأن أرمينيا هي التي شنت الحرب وأن الهدف من الحرب يكمن في تحقيق خطة مبيّتة منذ فترة طويلة للاستيلاء على أراضي أذربيجان. وعلاوة على ذلك، فقد أوضح بشكل لا لبس فيه أنه خلال مرحلة العمليات العسكرية النشطة من النزاع، فإن أرمينيا هي التي تجاهلت مطالب مجلس الأمن بالوقف الفوري لجميع الأنشطة العسكرية ووقف الأعمال العدائية لأغراض تحقيق وقف دائم لإطلاق النار. وفي الواقع، ففي نفس الوقت الذي كانت تتوافر فيه إمكانية حقيقية لوقف إراقة الدماء وإنقاذ أرواح الآلاف من الناس والاستثمار في التنمية والازدهار، واصلت أرمينيا سياستها التوسعية. ويمكن لكل من أراد التأكد من ذلك الرجوع إلى المقابلة التي أجراها الصحفي البريطاني توماس دي وال مع الرئيس الحالي الذي كان وزير دفاع أرمينيا آنذاك، سيرج سرغسيان، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠[٣].

وبالإضافة إلى ذلك، فإن كلمات سرغسيان التالية لا تدع مجالا للشك فيما يتعلق بمسألة مُرتكب المذبحة ضد السكان الأذربيجانيين في مدينة خوجالي:

> قبل أحداث خوجالي، كان الأذربيجانيون يأخذوننا مأخذ الهزل ويعتقدون أن الأرمن أناسٌ لا يستطيعون مد أيديهم بأذى إلى السكان المدنيين. ولكن كان باستطاعتنا أن نمحو تلك [الصورة النمطية]. وهذا ما حدث بالفعل. وينبغي لنا أيضا أن نأخذ في الاعتبار أن من بين أولئك الفتية كان ثمة أشخاص هربوا من قبلُ من باكو وسومغايت[٤].

وكذلك، فقد رد سيرج سرغسيان، في معرض جوابه على سؤال ما إذا كان يشعر بالأسف لمقتل آلاف الأشخاص، بما يلي: ”لست نادما على الإطلاق“ لأن ”حدوث اضطرابات من هذا القبيل أمر حتمي، حتى وإن قُدّر للآلاف أن يموتوا“.

إن هذه الكلمات الصادرة عن شخص يشغل إحدى الوظائف السياسية العليا في أرمينيا غنية عن الشرح وتدحض أي إنكار للمسؤولية عن الجرائم التي ارتكبها الجانب الأرميني في خوجالي وفي أماكن أخرى من الأراضي الأذربيجانية المحتلة. وتجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى أن خوجالي

(٣) يمكن الاطلاع عليها باللغة الروسية في الموقع www.carnegieendowment.org/files/DeVaalinterview_r.pdf.

(٤) انظر Thomas de Waal, *Black Garden: Armenia and Azerbaijan through Peace and War* (New York and London, New York University Press, 2003).

قد تم الاستيلاء عليها عندما عمل سيرج سرغسيان قائدا أقدم للجماعات المسلحة غير المشروعة التي شاركت بشكل مباشر في الفظائع المرتكبة في أراضي أذربيجان.

وفي الخطاب الذي ألقاه رئيس أرمينيا في ستراسبورغ، حيث حاول أن يوصي الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بالتصرف بطريقة معينة وباستخدام صياغة معينة في وثائقهما، نسي الرئيس أن يذكِّر بالقرارات الهامة التي اتخذتها المؤسستان فيما يتصل بالنزاع الدائر وبالالتزامات الناشئة عن ذلك في هذا الصدد. ولعل من المناسب سد هذه الفجوة.

فقد لاحظت الجمعية البرلمانية بوجه خاص، في قرارها ١٤١٦ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أن ”القوات الأرمينية ما زالت تحتل أجزاء شاسعة من أراضي أذربيجان“ وأن ”الأعمال العسكرية وما سبقها من اشتباكات عرقية واسعة الانتشار قد أفضت إلى طرد أعداد غفيرة من السكان على أساس عرقي، وإلى تكوّن مناطق أحادية العرق، مما يشبه فكرة التطهير العرقي البشع“[٥]. وقد وضعت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، في حكمها التاريخي (في جوهر الدعوى) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٥ الصادر في قضية *شيراغوف وآخرون ضد أرمينيا*، حدا فعليا لإنكار أرمينيا المستمر لمسؤوليتها عن العدوان على أذربيجان واحتلالها غير المشروع لأراضي بلدي ووجودها العسكري في تلك الأراضي[٦].

وادعاءات أرمينيا بشأن تصعيد نيسان/أبريل ٢٠١٦ على طول الخط الأمامي ما هي إلا محاولة أخرى لتشويه الحالة الفعلية على أرض الواقع وتحويل الانتباه عن الحاجة الماسة إلى معالجة عواقب عدوانها. وفي الواقع، فإن ما حدث كان نتيجة مباشرة واستمرارا لسياسة أرمينيا المتمثلة في استخدام القوة ضد أذربيجان واحتلال أراضيها.

وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى أنه منذ اليوم الأول للنزاع، نفذت العلميات القتالية حصرا داخل أراضي بلدي، ومعظمها في وسط أذربيجان، مما أثر على السكان المدنيين والهياكل الأساسية. ويصدق ذلك أيضا على التصعيد الذي وقع في نيسان/أبريل ٢٠١٦، حيث تعرضت ٣٤ بلدة وقرية في أذربيجان للقصف نتيجة للهجمات الأرمينية، مما أدى إلى وقوع إصابات في صفوف المدنيين والجنود، وتدمير الممتلكات الخاصة والعامة، بما في ذلك المساكن والمدارس ورياض الأطفال، أو إلحاق أضرار كبيرة بها.

ولا تصمد التخمينات المعتادة أيضا من الجانب الأرمني بشأن حقوق الإنسان وتقرير المصير أمام النقد.

وحسبي أن أذكر أن بلدي حافظ على تنوعه العرقي والثقافي حتى يومنا هذا، بخلاف أرمينيا، التي نفذت سياسة تطهير عرقي تام في كل من أراضيها ومنطقة ناغورنو - كاراباخ وسائر الأراضي الأذربيجانية المحتلة. وتشكل التعددية الثقافية والتسامح تقاليد عريقة في أذربيجان تؤدي إلى توطيد مجتمعنا المتعدد الأعراق والثقافات.

---

(٥) انظر Resolution 1416 (2005) of the Parliamentary Assembly of the Council of Europe, entitled “The conflict over the Nagorno-Karabakh region dealt with by the OSCE Minsk Conference”, 25 January 2005.

(٦) انظر *Chiragov and others v. Armenia*, Grand Chamber of the European Court of Human Rights, Judgment (Merits) of 16 June 2015, application No. 13216/05.

لقد أعرب المجتمع الدولي مرارا عن استيائه إزاء ما أبدته قيادة أرمينيا من تشجيع غير مقنع للأفكار البغيضة المتمثلة في التفوق العرقي وعدم التوافق العرقي والديني والكراهية تجاه أذربيجان وغيرها من الدول المجاورة. وقد أعربت هيئات الأمم المتحدة المعنية وسائر المنظمات الدولية، بما فيها مجلس أوروبا، غير ما مرة عن قلقها البالغ إزاء روح التعصب السائدة في أرمينيا والسياسات والممارسات التمييزية المتبعة في ذلك البلد.

وهكذا، ففي أحدث الملاحظات الختامية بشأن التقارير الدورية المقدمة من أرمينيا، أعربت لجنة القضاء على التمييز العنصري عن القلق إزاء التقارير الواردة بشأن ما يلي: (أ) ”خطاب الكراهية العنصرية والتصريحات التمييزية في الخطاب العام“، بما يشمل تلك الصادرة عن شخصيات عامة وسياسية وفي وسائط الإعلام، ولا سيما على الإنترنت، والتي تستهدف أساساً الأقليات الدينية وملتمسي اللجوء واللاجئين؛ (ب) ”التمييز عند منح مركز اللاجئ على أساس العرق أو الدين أو الأصل القومي“؛ (ج) ”عدم وجود تشريعات تجرّم المنظمات العنصرية والمشاركة في مثل هذه المنظمات ...“[٧].

وأشارت المفوضية الأوروبية لمناهضة العنصرية والتعصب على وجه الخصوص، في تقريرها الأخير عن أرمينيا، إلى التصريحات المتعصبة التي تصدر في حق الأذربيجانيين[٨].

ولا تنحصر الأمثلة على ذلك في قائمة المسائل المذكورة.

وتشوه أرمينيا مبدأ حق الشعب في تقرير مصيره وتسيء تفسيره، وعلى الرغم من مفهوم تقرير المصير المعتمد في القانون الدولي، فإنها تحاول فرض الرأي القائل بجواز تطبيق هذا المبدأ في شكل انفصال الأرمن الذين يعيشون في منطقة ناغورنو – كاراباخ في أذربيجان من جانب واحد. وفي الواقع، لا شيء يجمع بين هذا الرأي ومبدأ تقرير المصير المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (وثيقة هلسنكي الختامية) لعام ١٩٧٥ ووثائق دولية أخرى.

وعلاوة على ذلك، من الواضح تماما أن مطالبات تقرير المصير لا يمكن دعمها عندما تكون مصحوبة بانتهاكات صارخة للقانون الدولي، بما في ذلك قواعده الآمرة، مثل تلك التي تحظر التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

وفي هذا الصدد، فإن الإجراءات التي تصفها أرمينيا بأنها ”ممارسةٌ لحق تقرير المصير“ يعتبرها مجلس الأمن وهيئات دولية أخرى ذات حجية، بشكل لا لبس فيه، بأنها استخدام غير مشروع للقوة وارتكاب لجرائم خطيرة أخرى. وقد دأب المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن والجمعية العامة، على إعادة تأكيد سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية وحرمة حدودها المعترف بها دوليا. وتم التأكيد مرارا وتكرارا على الصعيد الدولي وبطريقة لا يشوبها أي لبس على عدم مشروعية النظام الانفصالي الذي أنشأته أرمينيا في الأراضي المحتلة من أذربيجان[٩].

(٧) انظر CERD/C/ARM/CO/7-11, paras. 9, 12 and 17.

(٨) انظر European Commission against Racism and Intolerance, Report on Armenia (fifth monitoring cycle), adopted on 28 June 2016, para. 31.

(٩) انظر، على سبيل المثال، A/72/508-S/2017/836.

وبوصف أذربيجان بلدا يعاني من عدوان أرمينيا وما يترتب عليه من عواقب، فإنها هي الطرف الأكثر اهتماما بالتوصل إلى تسوية سياسية للنزاع في أقرب وقت ممكن. وفي نفس الوقت، لا يمكن التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع تنتهك دستور جمهورية أذربيجان وتتعارض مع القانون الدولي. ولا يمكن تسوية النزاع إلا على أساس سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية ضمن حدودها المعترف بها دولياً.

ويتمثل الغرض الرئيسي من عملية السلام الجارية، التي تقوم على قرارات مجلس الأمن ٨٢٢ (١٩٩٣) و ٨٥٣ (١٩٩٣) و ٨٧٤ (١٩٩٣) و ٨٨٤ (١٩٩٣)، في ضمان الانسحاب الفوري والكامل وغير المشروط للقوات المسلحة الأرمينية من منطقة ناغورنو – كاراباخ وسائر الأراضي الأذربيجانية المحتلة، وممارسة السكان المشردين قسرا لحقهم غير القابل للتصرف في العودة. ولا بد من تحقيق هذا الغرض، ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يقدَّم على أنه تنازل ويُستخدم كورقة مساومة في عملية تسوية النزاع.

والاحتلال العسكري لأراضي أذربيجان لا يشكل حلا، ولن يحقق في يوم من الأيام النتيجة التي تنشدها أرمينيا. فلا تحظى السياسة غير المسؤولة والاستفزازية التي تنتهجها أرمينيا بأي فرصة للنجاح. ويجب على أرمينيا أن تكف عن محاولاتها العقيمة لتضليل شعبها والمجتمع الدولي، وأن تنخرط بشكل بناء في عملية تسوية النزاع وأن تمتثل لالتزاماتها الدولية.

وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المعنونة ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“، ذكر رؤساء الدول والحكومات والممثلون السامون، خلال اجتماعهم المنعقد في نيويورك في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، أنه لا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة بلا سلام، ولا سبيل إلى تحقيق السلام بلا تنمية مستدامة. وقد أكدوا من جديد التزامهم بالقانون الدولي و ”ضرورة احترام السلامة الإقليمية للدول واستقلالها السياسي“[(١٠)].

وبمجرد أن تسحب أرمينيا قواتها المسلحة من منطقة ناغورنو – كاراباخ والأراضي المحتلة الأخرى بأذربيجان، سيُسوَّى النزاع ويستفيد البَلَدان وشعباهما من آفاق التعاون والتنمية الاقتصادية، بما يتيح لهما تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بنجاح.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البنود ١٩ و ٣٥ و ٤٠ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ياشار **علييف**
السفير
الممثل الدائم

(١٠) قرار الجمعية العامة ١/٧٠، الديباجة والفقرة ٣٨.